DOI: https://doi.org/10.26682/hjuod.2020.23.2.13

مجلة جامعة دهوك، المجلد: 23، العدد: 2 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 226-245، 2020

سياسة التعددية الثقافية وانعكاساتها في إقليم كوردستان

جيهان احمد عبدالله

قسم السلام وحقوق الانسان، كلية العلوم الانسانية، جامعه دهوك، اقليم كوردستان–العراق

(تاريخ استلام البحث: 16 حزيران، 2020، تاريخ القبول بالنشر: 22 تشرين الثاني، 2020)

الخلاصة

التعددية الثقافية من المصطلحات التي تحمل العديد من المعاني ولكن في معظمها تشير اللى كل السياسات والنظريات والممارسات التي توفر الاعتراف والدعم للمجموعات الثقافية او الاقليات غير المهيمنة في الدولة وهي كسياسة وفلسفة ازداد الاهتمام بها وتطبيقها بعد الحرب العالمية الثانية ومن اوائل الدول التي طبقتها استراليا وكندا والآن هي مبدأ في كل الدول الديمقراطية وهي حاجة لأن المجتمع لم يبق منغلقا على نفسه بل ازداد التواصل بين الثقافات والمجتمعات بعد ثورة الاتصالات والمواصلات وتطورها، والتعددية الثقافية تحمل في طياتها حل النزاعات المتعلقة بالثقافات داخل المجتمع الواحد ومن هنا يبرز دورها في التأكيد على التماسك الاجتماعي داخل البلد الواحد، وع ذلك وجهت الى التعددية الثقافية العديد من الانتقادات منها انها تؤدي الى مطالبة المجموعات الثقافية بالانفصال، اضافة الى التكاليف الزائدة من الناحية الاقتصادية.

في اقليم كوردستان نرى انه سنة بعد سنة يزداد الاهتمام بهذه السياسة وبتطبيقها على ارض الواقع وخاصة في المرحلة الحالية حبث تتمتع الاقليم بالفيدرالية التي تمنحها السلطة لاصدار القوانين الخاصة بالاقليم ، حيث يوجد العديد من النصوص التي تؤكد على اهمية حماية واحترام الثقافات الموجودة في الاقليم وخاصة في الجانب الديني واللغوي، وهذه السياسة ناجحة الى حد كبير ومع هذا فإنها تؤدي الى عدم وجود التماسك الاجتماعي والتواصل بين المكونات لانها تؤدي الى انقطاع التواصل لذا لابد من معالجة هذه المسالة من خلال تشجيع المكونات على التواصل مع بعضها في المناطق المتجاورة عن طريق اقامة المهرجانات الثقافية يتشارك فيها افراد المكونات المختلفة ودعم مبادرات التماسك الاجتماعي بين الثقافات التي يعلنها الشباب في الاقليم من اجل الوصول الى غاية السلام الايجابي.

الكلمات الدالة: الثقافة، التعددية الثقافية، الاثنية، التنوع الثقافي، الاندماج الثقافي، اقليم كوردستان

المقدمة

كانت المجتمعات البشرية وحتى قبل عصر الثورة الصناعية مجتمعات منغلقة ولايوجد تواصل بين الثقافات وكانت كل ثقافة منغلقة على ذاتها وحتى في البلدان التي كانت توجد فيها تعددية فإن التعددية لم تكن موجودة بهذه الدرجة الموجودة في العصر الحاضر حيث ازدارت وسائل النقل ووسائل الاتصال ايضا فمن جهة اصبحت التعددية بشكل كبير سمة كل دولة وكل مجتمع ومن جهة اخرى اصبحت الثافات تتواصل مع بعضها بسبب ما احدثه العولمة من جعل الارض وكما يقال قرية عالمية لذا فليس غريبا القول بأن التعددية الثقافية حديثة نسبيا، او انها نتاج زيادة الاتصال بين البشر مما يؤدي الى زيادة النزاعات والتصادم فهي آلية لادارة التعددية وحل النزاعات، ولمرونته تم اعتماده من قبل الدول لادارة المجتمع بشكل سلمي.

اهمية البحث:

تنبع اهمية هذا البحث في الكشف عن سياسة التعددية الثقافية في الاقليم بشكل لم يتم فيه التطرق الى هذا من قبل حسب علمنا، بمعنى انه لايوجد بحوث او مصادر تتناول موضوع التعددية الثقافية في كوردستان بشكله المطبق في الغرب بالرغم من ان هناك العديد من الادلة التي تؤكد على وجودها الفعلي في كوردستان .

jehan.ahmed@uod.ac

وهنا تأتي الاهمية لكون كوردستان اقليما فيدراليا في العراق وواقعا في منطقة الشرق الاوسط المليئة بالمشاكل لذا فإن التطرق لموضوع التعددية الثقافية في الاقليم سوف يساهم ولو بشكل قليل من ابراز الصورة الايجابية للاقليم والاخذ بمبادئ التعددية الثقافية وبالتالي يستشعر القارئ باهمية الاخذ بهذه السياسة في العراق ودول الجوار بشكل عام.

مشكلة البحث:

يمكن ان تتحدد مشكلة البحث من خلال الاجابة على الاسئلة التالية:

-ماهو منظور التعددية الثقافية ومبادئها عند كمليكا؟

-هل يوجد في اقليم كوردستان ممارسات لتطبيق سياسة التعددية الثقافية طبقا لمبادئ التعددية الثقافية التي اوردها كمليكا؟

-ماهي القوانين التي اصدرتها الاقليم او الخطوات التي اتخذتها التي تؤكد على اخذها ب سياسة التعددية الثقافية؟

اهداف البحث:

ننوي من خلال هذا البحث التوصل الى الاهداف التالية:

- التعرف الى التعددية الثقافية وبيان مفهومها لأهميتها في العصر الحالي.

- ننوي التعرف على نموذج الاقليم في الاخذ بالتعددية الثقافية ومعرفة مواطن القوة والضعف في تطبيق هذه السياسة من حيث كلما زاد الاخذ ب مبادئ التعددية الثقافية الثمانية ل كمليكا كلما كان نموذج الاقليم اقرب الى القوة في تطبيق هذه السياسة.

- ننوي التركيز اكثر على ايجابيات سياسة التعددية الثقافية لكي يكون تجربة الاقليم مثالا يحتذى به في المنطقة .

فرضية البحث:

نفترض من خلال هذا البحث انه يوجد في الاقليم ممارسات وتطبيقات لسياسة التعددية الثقافية الحديثة نسبيا ، وان القوانين التي اصدرها الاقليم بهذا الشأن تحتوي على قدر كبير من الحقوق والحريات الثقافية للجماعات والمكونات في الاقليم بما يتناسب مع مبادئ التعددية الثقافية التي اوردها كمليكا.

نطاق البحث:

يشمل نطاق البحث من ناحية الموضوع التركيز على اهم مبادئ او سياسات التعددية الثقافية الثماني التي اوردها ويل كمليكا والذي يعتبر من اهم المؤلفين والمنظرين في التعددية الثقافية هذه السياسات التي تعتبر معيارا لقوة التعددية الثقافية في المجتمع، ومن ناحية المكان ركزنا على التعددية الثقافية في اقليم كوردستان .

هيكلية البحث:

يتكون البحث من مبحثين: في المبحث الاول تناولنا ماهية التعددية الثقافية من ناحية التعرف اولا على مصطلح الثقافة المثير للجدل والتعرف على خصائصة وتمييزه عن مصطلحات اخرى تتشابه معه، ومن ثم تناولنا مفهوم التعددية الثقافية وتاريخ ظهوره وتمييزه عن مصطلحات اخرى تتشابه معه والانتقادات الموجهة اليها ، اما في المبحث الثاني: فقد بحثنا في تطبيقات التعددية الثقافية في اقليم كوردستان من خلال التعرف اولا على نشأة التعددية الثقافية في كوردستان ومن ثم تطبيقاتها في الاقليم طبقا لمبادئ ويل كمليكا للتعدية الثقافية .

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي العام للتعددية الثقافية

يوجد الكثير مما يجب التعرف عليه فيما يتعلق بالتعددية الثقافية كفلسفة وكممارسة وكسياسة معاصرة وتفترض نفسها في بعض الاحيان كحل للإدارة السلمية للتعددية الاثنية، كما انها تحمل معاني متعددة ومتميزة عن غيرها من السياسات التي تتشابه معه، بالاضافة الى انها تواجه احيانا انتقادات من قبل البعض في الغرب.

كما ان مفهوم الثقافة الواسع وتعريفاته المتعددة تجعل موضوع التعددية الثقافية ايضا يحمل معاني مختلفة لذا سنركز في هذا المبحث في المفهومين بشكل مفصل من اجل التعرف بدقة عليهما وذلك من خلال مطلبين : المطلب الاول :مفهوم الثقافة والمطلب الثاني: مفهوم التعددية الثقافية

jehan.ahmed@uod.ac

المطلب الاول

مفهوم الثقافة

يعتبر مفهوم الثقافة من اكثر المفاهيم واكبرها اتساعا من حيث الشمول والتحديد ويمكن القول انه لاحدود له انه مفهوم مرن ويشمل معاني عديدة لذا وجدنا انه من الاهمية الوقوف عند هذا المفهوم ومحاولة الوقوف على اهم وابرز النقاط التي توضحه من حيث التعريف والمعاني و الانواع، لذا سنقسم هذا المطلب الى فرعين: الفرع الاول نتناول فيه تعريف الثقافة وخصائصها، اما الفرع الثاني فنخصصه ل التمييز بين الثقافة ومصطلحات اخرى تتشابه معها.

الفرع الاول

تعريف الثقافة وخصائصها

هذا الفرع سينقسم الى اولا: تعريف الثقافة و ثانيا: خصائص الثقافة

اولا: تعريف الثقافة

الثقافة هي ابرز مايميز الانسان عن غيره من المخلوقات وهي التي سمحت له بالسيادة والخلافة في الارض، ومن ثم فإن الانسان هو كائن ثقافي في الصميم فالتأثيرات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية والنفسية على توجه سلوك الانسان تمارس تأثيراتها عبر الرموز الثقافية التي تقوم بدور الغربال او المراقب الذي يزكي فقط تلك السلوكيات التي يسمح بها منطق القيم الثقافية [1].

وبقدر ماينتج المجتمع الثقافة، تنتج الثقافة مجتمعاتها بكيفية خاصة لأن الثقافة تاتي من كل الاتجاهات، وتنمو الثقافة بالقدر اللازم لتفاعل الناس مع بيئتهم وحاجاتهم المتجددة وهكذا يتكون المجتمع،وهكذا تتراكم الخبرات ويتم تعديلها والاضافة اليها وتنتقل عبر الزمن فيكتمل بنيان ثقافة المجتمع وهنا تأتي العلاقة بين المجتمع والثقافة ذلك انه في الوقت الذي يصنع فيه الانسان ثقافته فإنه يبني فيه مجتمعاته فحيث لاتوجد ثقافة لايوجد مجتمع وعندما توجد ثقافة لابد من وجود مجتمع [2].

اول تعريف للمفهوم الاثنولوجي للثقافة وضعه عالم الانثروبولوجيا البريطاني ادوارد بارنات تايلور (1832-1917) بانها : (ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والاخلاق والقانون والعادات وكل القدرات والعادات الاخرى التي يكتسبها الانسان بوصفه عضوا في المجتمع) [3].

وقد عرف اعلان مكسيكو بشأن الثقافة عام 1982 الثقافة بانها (الثقافة بمعناها الواسع يمكن ان ينظر اليها اليوم على انها جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعا بعينه او فئة اجتماعية بعينها وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة كما تشمل الحقوق الاساسية للانسان ونظم القيم والمعتقدات) [4].

وتأتي اهمية الثقافة من خلال اعطائها معنى واهمية للحياة حيث تمنح الثقافة والاديان احساسا بالمعنى والهوية واحساسا بالوجود وبالحقوق [5].

وبرأينا ان الثقافة تشمل كل ما يعتقده الانسان ويؤثر فيه ويتحرك من اجله والتي يكتسبها من خلال نشأته، وتعطي معنى لحياته وبعدا انسانيا يربطه بأشخاص اخرين من المجتمع. فيشمل بذلك الممارسات العقائدية والعادات والتقاليد والافكار والمبادئ والانظمة والآداب والفنون.

ثانيا: خصائص الثقافة

تتميز الثقافة بالخصائص التالية:

اولا: الثقافة نتاج اجتماعي مكتسب

يكتسب الانسان الثقافة من المجتمع منذ الولادة عن طريق الخبرة الشخصية وبما ان كل مجتمع انساني يتميز بثقافة معينة محددة بزمان ومكان معينين ، فإن الانسان يكتسب ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه منذ الصغر [6].

ثانيا: الثقافة دائمة التغير

التغير قانون يخضع للتغيير جميع الظاهرات والاشياء فهو قانون ثابت والمجتمعات ايضا تتسم بانها دائمة التغيير وقد يتم التغير ببطء دون ان يشعر به احد بسبب عزلة المجتمع وجموده وتقاليده او بسبب صغره ، مثل المجتمعات البدائية، اما المجتمعات الحديثة فالتغير فيها اسرع بكثير، وذلك لقوة التفاعلات الاجتماعية والاحتكاكات الثقافية مع مجتمعات

jehan.ahmed@uod.ac

اخرى، وهذا مايساعد على خلق عمليات جدلية ونقاشات اجتماعية يمكن ان تؤدي تداعياتها الى تغير ثقافي مستمر. (7)

ثالثا: انها متباينة داخل المجتمع الواحد

تختلف الثقافات في مضمونها بدرجة كبيرة في بعض الاحيان وقد يصل هذا الاختلاف الى درجة التناقض بحيث نجد ان النظم التي يتبعها مجتمع ما ويعتقد انها الفضيلة بعينها قد تعتبر جريمة او عيبا في مجتمع اخر يعاقب عليها القانون(8)

رابعا: الثقافة تملك خاصية مادية ومعنوية معا:

تتحدد ثقافة مجتمع ما اسلوب الحياة ونمطها فيه والعناصر المادية للثقافة اتت نتيجة للجهد الذي بذله الانسان بعقله وفكره وابدعه و في نفس الوقت لاتمتلك الثقافة معنى بدون المعاني والافكار والمعارف والاتجاهات، وهناك علاقة متبادلة بين عناصر الثقافة المادية والمعنوية وتؤثر في بعضها البعض بمعنى ان البناء الثقافي يشمل العنصرين معا (9)

الفرع الثاني

التمييز بين الثقافة وما يشابهها من مصطلحات

بسبب المعاني المتنوعة والواسعة لمصطلح الثقافة فإنه احيانا يتم الخلط بينه وبين مصطلحات اخرى لذا اردنا في هذا الفرع ان نقوم ب عملية التمييز بينها وبين تلك المصطلحات من خلال اولا: الثقافة والاثنية وثانيا: الثقافة والحضارة

اولا: الثقافة والاثنية

اما الاثنية او الجماعة الاثنية فتعرف بانها جماعة اجتماعية تؤسس لنظام داخلي الذي يدعي الأعضاء من خلاله اكتساب هوية جماعية مشتركة مؤسسة على الاعتقاد الشخصي بالمجموعة الاصلية ، ويتقاسم اغلبية الاعضاء واقعيا او رمزيا حياة او مصيرا مشتركا، هذه الحياة من الممكن ان تكون مجموعة العادات والتقاليد معرفة على ثقافة خاصة و اعتماد متبادل (10)

الثقافة لاتعنى بالاختلافات السطحية بين المجموعات وليست طريقة لإدماج مجموعة من الناس ببعضهم انما هي مفهوم ملخص تعبر عن التنوع ، الديناميكية وتتغير بشكل مستمر، وهي تنظيم مشترك للتعلم والقيم المشتركة، وتشمل المعتقدات وقواعد السلوك التي تجعل من الناس بأن يتصرفوا بشكل معين، انها معيار للادراك والاعتقاد والتقييم والتصرف، ليس هناك اي شخص يعرف كل شيء عن ثقافته.

اما الاثنية فتأتي بمعنى مجموعة من الناس عندما يشعر الناس بالتقارب بسبب التشارك في التشابه هي عندما يشتركون في نفس الاشياء مثل

-الخصائص الفيزيائية مثل لون الجلد او خطوط الدم

الخصائص اللغوية مثل اللهجة او اللغة

الخصائص السلوكية او الثقافية مثل الدين او العرف

الخصائص البيئية مثل العيش في نفس البقعة او التشارك في نفس المكان او الاقليم (11)

باختصار فإن وجه التمييز الرئيسي يتحدد في ان الاثنية تشير الى الناس بمعنى مجموعات بشرية اما الثقافة فلاتشير الى مجموعات الناس بذواتهم وانما يشير الى معتقداتهم وممارساتهم وقيمهم .

ثانيا: الثقافة والحضارة

يفرق المؤلفون بين مصطلحي الثقافة والحضارة منهم (هارالد مولر) حيث يشير الى ان كلمة الثقافة(kultur) في الاستعمال اللغوي الالماني تسود بينما تستخدم حضارة (zivilisation) في الخطاب الانكليزي والفرنسي وهذا الفرق ليس صدفة بل يعكس اساسا مفهومات متباينة تعود بجذورها الى التاريخ المختلف للفكر والعقلية المختلفة. ان الحضارة في مفهوم الاوربيين عدا الالمانيين والامريكيين هي مفهوم شامل للممارسة الاجتماعية وحيثما حملت ممارسة المجتمعات سمات جوهرية مشتركة فذلك يعني انها تنتمي للحضارة نفسها وهذا المفهوم لم يتوطن قط في المانيا بشكل صحيح لان المرء يستوحي من مفهوم الثقافة الاوبرا ولكن ليس التكنولوجيا ويشير هارالد دولر الى (اوزفالد شبنغلر) الكاتب الاهم في المانيا حول نشوء الثقافات والحضارات نظر الى الحضارة بوصفها مرحلة انحلال الثقافة اي المرحلة التي ينصرف فيها شعب متمدين نحو الاشياء العملية وفي مقدمتها التجارة وليس نحو القيم والفضائل والفن وهو فهم مميز جدا لالمانيا (12).

ويبدوا الفهم الالماني والفرنسي للمفهومين مختلفا جدا واسباب ذلك تاريخية بامتياز يشير اليها دنيس كوش وانها تعود

jehan.ahmed@uod.ac

الى القرن الثامن عشر ايام كانت حظوة اللسان الفرنسي كبيرة واستخدام الفرنسية كانت ميزة الطبقات العليا في فرنسا ففي الوقت الذي فازت فيه كلمة الحضارة في فرنسا على كلمة culture ، كانت كلمة kultur قد تطورت ونجحت في المانيا ويعود سبب ذلك الى تبني البورجوازية المثقفة الالمانية للكلمة والى استخدامها اياها في معارضتها لارستقراطية البلاط [13].

وعلى العكس من ذلك في البلاد الانجلوسكسونية شانها في ذلك شأن فرنسا تطورت البورجوازية المتحررة الى حامل للتقدم الاجتماعي والى موضوع للقوة السياسية والاقتصادية وهنا باتت جميع السمات المميزة التي تطبع احدى المراحل بطابعها مشمولة في مفهوم الحضارة بدون الحاجز المانع للتسرب الذي يفصل مجالات الحياة بعضها عن بعض مثلما يحتمل مفهوم الثقافة [14].

باختصار في حين يحمل مصطلح الثقافة في فرنسا والدول السكسونية معني واسعة تشمل المعاني المستخدمة التي تشير الى الثقافة والحضارة معا فإنه في المانيا المصطلحين لايستخدمان بنفس المعني بمعنى ان الثقافة تشير الى الفضائل والادب والمعتقدات والقيم اما الحضارة فتشير الى التقدم التكنولوجي وتطور التجارة والاقتصاد، بمعنى ان استخدام المصطلحين يختلف من ثقافة او لغة الى اخرى.

المطلب الثاني

مفهوم التعددية الثقافية

التعددية الثقافية تحمل معني واسعة ومتعددة وبسبب ظهوره الحديث فإ، النقاشات وصدور الآراء مازال مستمرا حول معناه وتطبيقه واهميته كما انه احيانا يتم الخلط بينه وبين مصطلحات تشبهه في المعى او قريبة منها، وهو كفلسفة وكسياسة تعرض للعديد من الانتقادات من جانب البعض وخاصة في الغرب لذا وجدنا انه من الاهمية الوقوف عند هذا المصطلح وتناوله في الفروع التالية: الفرع الاول: تعريف مصطلح التعددية الثقافية و ظهوره ، الفرع الثاني: اهمية التعددية الثقافية ، الفرع الثالث: تمييز التعددية الثقافية عن مصطلحات أخرى، الفرع الرابع: الانتقادات الموجهة الى التعددية الثقافية.

الفرع الاول

تعريف مصطلح التعددية الثقافية و ظهوره

نتناول هذا الفرع من خلال فقرتين وكالتالي:

اولا: ظهور التعددية الثقافية

تعتبر اواخر الستينات واوائل السبعينات من القرن العشرين بداية ظهور التعددية الثقافية في العصر الحديث في الخطابات العامة وذلك حين بدأت كل من استراليا وكندا بإصدار تصريحات بتأييدهما لها ، وفي شعور هذين البلدين في ذلك الوقت بالحاجة الى تبني الهوية متعددة الثقافات والى الاعلان عن تأييدهما للتعددية الثقافية، في تلك الفترة قامت كل من من استراليا وكندا بتشريع قوانين تسمح بهجرة جديدة والتي بدأت بالفعل وادت الى اضفاء الصبغة الاسيوية على هاتين الدولتين، فحتى ذلك الحين كانت استراليا تقوم بتطبيق سياسة تقصر الهجرة على البيض فقط طبقا لنصوص قانون تقييد الهجرة الصادرعام 1901 واعتبرالقانون الاسيويون واليهود على حد سواء غير قابلين للاستيعاب في استراليا وثقافتها وفي عام 1971 تم الاعتراف رسميا بالحاجة الى المساعدة في تكوين مجتمع متعدد الثقافات وبالتالي ادى الى تمهيد الطريق امام الالغاء التام للشروط العنصرية عام 1973وقد حث القانون الجديد المهاجرين على الاندماج في المجتمع بدلا من مطالبتهم بالخضوع للاستيعاب التام مما يعني انهم يستطيعون الاحتفاظ ثقافتهم الاصلية التي جاؤا منها [15]بسبب حاجة هاتين الدولتين إلى العناصر البشرية الجديدة اضطرتا إلى قبول التعددية

اصبحت التعددية الثقافية الموضوع الرئيسي للنظريات الاجتماعية والسياسية الحديثة خاصة والعلوم الاجتماعية المعاصرة بشكل عام تذكر العام ثم الخاص ، البعض يقولون بأن التعددية الثقافية هي على وجه التحديد طريقة للاعتراف بالنزاعات ومعاناة والم الاقليات ، المهاجرين، والسكان الاصليين وكشف الطريقة الصحيحة للتعامل معهم، واصبحت التعددية الثقافية تحتل مكانا رئيسيا في الثقافة العامة في

jehan.ahmed@uod.ac

الديمقراطيات الليبرالية الغربية ، وتنتشر في الحوار العالمي السياسي ايضا ، والان اصبح المصطلح مصطلحا عالميا يحظى باحترام واسع وانتشرت افكار التعددية الثقافية في المناقشات العالمية حول طبيعة العدالة العالمية والبحث عن القواعد العالمية لحقوق الانسان (16).

ونعتقد ان ذلك يعود الى دورها المهم في حل النزاعات التي تحدث بين الافراد بسبب انتمائهم الى ثقافات مختلفة فهي توفر المناخ الذي يتعايش فيه هؤلاء بعيدا عن العنصرية.

ثانيا: تعريف مصطلح التعددية الثقافية

التعددية الثقافية تشير الى مجموعة مصفوفة واسعة من النظريات ، الاتجاهات، المعتقدات، القواعد، الممارسات والسياسات التي تبحث عن توفير اعتراف عام ودعم اقامة المجموعات الثقافية غير المهيمنة ، طبيعة المجموعات غير المهيمنة تتنوع بعضها يمكن ان تكون أقليات مهاجرة، (تتضمن اللاجئين) او اقليات مستقرة تاريخيا مثل الكيوبيكيين في كندا او السكان الاصليين ، مناهج التعددية الثقافية مختلفة عن التنوع الاجتماعي والثقافي لانها تذهب ابعد من الحريات المدنية والسياسية مرتبطة مع المواطنة الليبرالية لتجلب مواطنة متباينة بحيث تسمح للجماعات بأن تعبر عن هوياتها وتمارسها (17)

وتعرف المصادر السوسيولوجية التعددية الثقافية بأنها (تنظيم من المعتقدات والسلوكيات التي تعترف وتحترم حضور كل المجموعات المتنوعة في المنظمة او في المجتمع ، تُعَرف وتقيم اختلافاتهم الاجتماعية الثقافية ، وتدعم مساهماتهم المستمرة ضمن الثقافة الشاملة التي تدعم الجميع ضمن المنظمة او المجتمع (18).

التعددية الثقافية هي كل الافتراضات بأن الافراد والجماعات هي مندمجة كليا في المجتمع بدون ان تفقد مواطنيتها او اية هوية اخرى او ان تكون مقيدة في حقوقها ، التعددية الثقافية هي الاساس المفاهيمي للتعايش بدون نزاعات للمجموعات الثقافية المتعددة في بيئة واحدة ، كنتيجة فإن نمو التنوع تؤدي الى صدارة قيم التعددية الثقافية مثل فكرة الالتزام المتبادل وحرية الاختيار(19)

احد الاسباب لوجود المعاني المتعددة لمصطلح التعددية الثقافية هي ان المصطلح يشير الى الهياكل السكانية، التنوع الثقافي، السياسات والبرامج المؤسساتية، الممارسات الاجتماعية ، الايديولوجية، القيم، الرموز، المناهج التعليمية نماذج الادارة، استراتيجيات الاعمال، المفاهيم والنظريات، الاجتماعية والسياسية ، التعددية الثقافية يمكن ان يتم الاشارة اليها كممارسة مثالية ويمكن ان يتم النظر اليها كتضليل او مصدر للتوترات والمشاكل للمجتمع ، ولايات او دول قومية مختلفة ، مجموعات ثقافية او اثنية (20)

وارى كباحثة ان التعددية الثقافية هي كل السياسات والممارسات التي تقوم بها وحدة سياسية دولة او اقليما من اجل تحقيق الادارة السلمية للتعددية الاثنية الموجودة فيها وحماية التنوع والاعتراف بالحقوق والحريات على قدم المساواة لكل المكونات او الاثنيات.

وفي اعتقادنا ان التعددية الثقافية توفر فرصة اكبر للدول من ناحية التطور لانها تعالج المشاكل والمعوقات وتحول دون نشوب النزاعات التي تعرقل سير تقدم المجتمع لأنها تتعلق بحقوق الجماعات الثقافية من كل النواحي وليس فقط من الناحية الثقافية اي انها تعطي للجماعات الاعتراف والاحترام فيشعرون بأنهم جزء من المجتمع وبأنهم مواطنون بالتالي يشعرون بالمسؤلية والتضامن تجاه هذا المجتمع

الفرع الثاني

اهمية التعددية الثقافية

مع بداية السبعينات من القرن الماضي ارتفعت الاصوات التي تنتقد النزعة الاقتصادية للتنمية وبدأ الحديث الدولي عن خطر اقتصار مفهوم التنمية على التطور الكمي والمادي وبدأ الحديث عن دور الثقافة في التنمية والبعد الثقافي الاساسي لتطور الانسان ونمو المجتمعات، ان هذا الانفتاح الذي فرضه التقدم الصناعي والتكنولوجي يقضي بحماية الثقافات المحلية والاقليمية والتراث في مقابل الثقافات ذات الانتشار العالمي بما يدعم مسارات عادلة للتنمية ولايعرقلها (21).

هناك فكرة تسمى بفكرة الترابط بين حقوق الانسان والتي تعني بان التمتع بأي طائفة من الحقوق هو شرط مسبق

jehan.ahmed@uod.ac

وضروري للتمتع بالطائفة الاخرى حيث تتأزر جميع الحقوق مع بعضها البعض لحماية الكرامة الانسانية فهي وحدة تكاملية ولا يتصور ان يتمتع الفرد بالحقوق المدنية والسياسية دون التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية [22].

ان منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) ترى في احترام التنوع الثقافي والحوار بين مختلف الثقافات احدى الوسائل الهامة لتحقيق حقوق الانسان على الصعيد العالمي كما تعتبر التعاون في المجال الثقافي هو حق وواجب على جميع الشعوب، وقامت المنظمة سنة 2001 بوضع الاعلان العالمي للتنوع الثقافي وفيه اكدت على ضرورة احترام التنوع الثقافي والحوار باعتباره احسن ضمان لتحقيق التنمية والسلام خاصة في عصر العولمة[23].

وجاء في المادة الثانية من الاعلان: انه لابد في مجتمعاتنا التي تتزايد يوما بعد يوم من ضمان التفاعل المنسجم والرغبة في العيش معا فيما بين افراد ومجموعات ذوي هويات ثقافية متعددة ومتنوعة وديناميةفالسياسات التي تشجع على دمج ومشاركة كل المواطنين تضمن التماسك الاجتماعي وحيوية المجتمع المدني والسلام وبهذا المعنى تكون التعددية الثقافية هي الرد السياسي على واقع التنوع الثقافي. [24]

هذه الحقوق والاحتياجات تتطلب من المجتمع ان يحمي حرية الاديان وحقوق الاقليات وجميع الحقوق الاجتماعية والمدنية الاخرى عن طريق برامج القوانين والتعليم الذي يشجع على التفاهم والتسامح [25]

ان السلام الناتج عن تطبيق التعددية الثقافية هو السلام الايجابي باعتباره حاجة عصرية وباعتبارة فضيلة وغاية اسمى وهذا السلام يستلزم الاهتمام بجميع الفئات وجميع الثقافات الموجودة في المجتمع حتى يتم تحقيق المعنى والاعتراف والاعتراف بوجود هذه الثقافات والمكونات حتى يروا انفسهم كجزء من المجتمع وبالتالي يشعروا بالانتماء اليه وان يقوموا بالمحافظة عليه ويعملوا على تطوره وتقدمه.

الفرع الثالث

تمييز التعددية الثقافية عن مصطلحات أخرى

لكون مصطلح التعددية الثقافية حديث نسبيا فإنه احيانا يتم الخلط بينه وبين مصطلحات تتشابه معه، لذا وجدنا من الاهمية ان نقوم بالتمييز بينه وبين بعض تلك المصطلحات منها اولا: التعددية الثقافية والتنوع الثقافي

ثانيا التعددية الثقافية والاندماج الثقافي

اولا: التعددية الثقافية والتنوع الثقافي

احيانا هناك خلط في استخدام المصطلحات والمفاهيم بين الباحثين وهو ناجم عن عدم التفرقة بين مصطلح التعددية الثقافية الذي يعنى بمفهوم الثقافة في معناها وابعادها الانثروبولوجية ومصطلح التنوع الثقافي الذي يهتم بمفهوم الثقافة بمعناها النخبوي الذي يشير الى الابداع الثقافي بشكل عام، اكثر مما يشير الى الجماعات البشرية ذات الثقافات المتعددة والمتمايزة .

من جانب اخر وبقدر ما يثير تعبير التعددية الثقافية من تحفظ وتخوف خاصة حين يصل الامر الى حد المناداة بمنح الجماعات الثقافية المتمايزة الاستقلال الذاتي داخل الدولة بقدر ما يترتب على التنوع الثقافي في المجتمع الواحد من اثراء للثقافة الوطنية حيث تصب مختلف التيارات والمذاهب الفكرية والادبية والفنية في نهر الثقافة الوطنية الاصلية وبذلك تعتبر روافد مهمة تزوده بذخيرة هائلة ومتنوعة من الافكار والقيم الثقافية [26].

ثانيا: التعددية الثقافية والاندماج الثقافي

يعرف الاندماج في ثقافة ما بانها عبارة عن هي عملية يتم فيه توحيد ثقافتين او اكثر في الثقافة الواحدة ويتضمن ذلك الاحتفاظ ببعض السمات من الثقافة الاصل وتعديل او طرح البعض الاخر من هذه السمات بحيث يحل غيرها محلها،

وفي العادة يتم استخدام المصطلح تجاه الاقليات والمهاجرين على وجه الخصوص الذين يفترض بهم و يتوقع منهم التكيف والتأقلم مع البيئة الثقافية السائدة او الثقافة المسيطرة في المجتمع بغض النظر عن مقدار التقبل والاحترام الذي يتلقوه

jehan.ahmed@uod.ac

ومن حيث المبدأ هناك تعارض بين فكرة الاندماج الثقافي و التعددية الثقافية لأن التعددية تفترض بالمنتمين الى الثقافة السائدة القبول بتلك الثقافات الوافدة او الاقل قوة منها والاعتراف بها واحترامها اما الاندماج الثقافي فيقع على عاتق الافراد والجماعات ضرورة التخلي عن بعض المعتقدات والموروثات الثقافية والانصهار في الثقافة الجديدة بالنسبة لهم والتي ربما تكون هي ثقافة الجماعة المسيطرة [27].

اما منظور كمليكا بشأن التعددية الثقافية والاندماج الثقافي فمختلف تماما وذلك اذا تم النظر الى الاندماج من زاوية انه طريق ذو اتجاهين في الاتجاه الاول يتطلب الاندماج قبولا من لدن الاقلية بالتكيف والتأقلم مع سمات معينة تتسم بها الثقافة المسيطرة في المجتمع مثل ضرورة تعلم اللغة الرسمية والمشاركة في مؤسسات عامة في الدولة ،وفي الاتجاه الثاني يوجب الاندماج قبول الاغلبية المسيطرة بفكرة ان يتم التوسع من نطاق الحقوق والفرص الممنوحة للاقليات وذلك بقبولهم بالعيش والعمل على نحو تعاوني مع الاقليات.

مما تقدم يمكن القول ان كمليكا ينظر الى الاندماج من زاوية اجتماعية ثقافية بحيث يشتمل على الاندماج المؤسساتي تحديدا دون شمول العادات والتقاليد الثقافية والدين والمعتقدات وانماط الحياة ، وانه يتوجب الاندماج في مؤسسات مشتركة تعمل على اساس لغة مشتركة ان يتيح مجالا واسعا للتعبير عن التباينات الفردية والجماعية على الصعيدين العام والخاص والسماح للاقليات بالانخراط في عملية بناء امة خاص بها من اجل تمكينها من الحفاظ على ذاتيتها باعتبارها ثقافات مجتمعية مميزة [28].

الفرع الرابع

الانتقادات الموجهة الى التعددية الثقافية

التعددية الثقافية شأنها شأن اية سياسة اخرى متعلقة ب كيفية التعامل مع التعددية واجهت بعض الانتقادات في الدول الغربية التي طبقتها، ويمكن ان يظهر بعض العيوب من خلال تطبيقها على ارض الواقع لذا وجدنا انه من الاهمية هنا ان نقف عند بعض من هذه الانتقادات وان نتعرف عليها:

1. اتهمت التعددية الثقافية كنمط في ادارة التنوع الثقافي بانها تؤدي الى نوع من تشييئ الثقافات عبر التشجيع على الحفاظ عليها متصورة على انها كيانات مستقرة الى هذا الحد او ذاك وكأنها متطابقة في الغالب كما في حالة المهاجرين مع ثقافات الاصل وانها تنتهي بذاك الى الإبقاء المصطنع على المجموعات الثقافية

2. اتهمت كذلك بالمساهمة في اضفاء الصبغة الإثنية على العلاقات الاجتماعية وذلك بتصور المجتمع على انه تجمع لجماعات اثنية ، كما تهمت بالتشجيع الخفي للافراد على تعريف انفسهم بالانتماء الاصلي الى هذه او تلك من الجماعات.

3. ويعتبر الانتقاد الاكثر حدة ان التعددية الثقافية تحمل في طياتها خطر انفصال جماعاتي وتشظيا بالمجتمع ويمكن في نهاية المطاف ان يتولد عن التعددية الثقافية تفكك المجتمع [29]

4. كما يطرح تعدد الثقافات امكانية انغلاق كل ثقافة على نفسها بعيدا عن الاطار المشترك اي الدولة دون نسيان ان التعددية يمكنها ان تؤدي الى صراع عنيف بين الثقافات عند محاولة خلق قوانين موحدة للدولة او السيادة [30]اذا كانت تلك القوانين لا تحاول دمج كل الثقافات في بنودها

5. ان رعاية التعددية الثقافية وتوفير كل مستلزمات حمايتها يكلف الدولة مبالغ هائلة تؤثر سلبا على اقتصاد البلد والاهتمام بمهام التعددية يخلق حساسية كبيرة لدى قطاعات واسعة من المجتمع على اعتبار ان الوافدين يحصلون على امتيازات اكبر في مجال العمل والتعليم والصحة والسكن وغيرها [31]

6. يجب الحذر من مفهوم الثقافة والمكونات في المجتمع فالمغالاة في حماية كل الهويات في المجتمع يمكن ان تؤدي الى انحلال القيم الموجودة فيه فمثلا اصبح يعتبر الحركة المثلية في الغرب جماعة تنادي بالحقوق والحريات وتغيير القوانين والاعتراف بها مشابهة مطالبها مع مطالب الجماعات العرقية او اللغوية او غيرها هذا الامر يعتبر تهديدا للقيم السامية للمجتمعات بالتالي يجب ان لا يفهم من تطبيق التعددية الثقافية مخالفة الافكار السامية وقواعد القيم.

المبحث الثاني

jehan.ahmed@uod.ac

سياسة التعددية الثقافية في اقليم كوردستان: النشأة والتطبيقات

يعتبر نموذج اقليم كوردستان من النماذج الناجحة في التعددية الثقافية في منطقة الشرق الاسط ويتفوق هذا النموذج حتى على بعض من الدول التي يشار اليها بالديمقراطية والتمتع بحقوق الانسان مما يستتبع بالضرورة الوقوف عند هذه السياسة وتطبيقها في كوردستان والتعرف عليها اكثر وتحليلها وبيان مواطن القوة والضعف فيها وسنخصص هذا المبحث الى المطالب التالية المطلب الاول مخصص للتعرف على نشأة التعددية الثقافية في كوردستان واسباب اعتمادها، اما المطلب الثاني فمخصص لتطبيقات التعددية الثقافية في اقليم كوردستان طبقا لمبادئ ويل كمليكا

المطلب الاول

سياسة التعددية الثقافية في كوردستان وأسباب اعتمادها

اشرنا في المبحث الاول الى بدايات ظهور التعددية الثقافية في استراليا وكندا في النصف الثاني من القرن العشرين وذلك بسبب الحاجة الى الزيادة في عدد السكان مما اضطرهم الى سن قوانين جديدة تسمح بالهجرة، ففي كندا تم الاعلان عن التعدية الثقافية بشكل رسمي في البرلمان الكندي سنة 1971 بعد الحرب العالمية الثانية اصبحت كندا صاحبة قوة اقتصادية وصناعية تطلب المزيد من القوى العاملة ولهذا كان الامر يتطلب تعديل قانون الهجرة الذي كان قد فرضه منذ العشرينيات وحلت محله تنظيمات اخرى تسمح لعدد كبير من الاجانب ليجدوا موطنهم في كندا ونتيجة لهذه القوانين الجديدة وصل الى كندا عدد هائل من المهاجرين واصبحت كندا بلدا ذا تعددية ثقافية واثنية واتجه نحو تغييرات مهمة تطلبت تغييرات من الحكومة الفيدرالية [32].

و تخضع التعددية الثقافية شأنها شأن اية سياسة اخرى للتطور والتغيير وفق البيئة الموجودة فيها سياسية كانت ام اجتماعية ام ثقافية، لذا فأنه يوجد اختلاف في التعامل مع التعددية الثقافية بحسب الفئات او المكونات السياسية والديموغرافية اللذين يشكلون عدة تباينات ثقافية [33].

اما فيما يتعلق ب التعددية الثقافية في اقليم كوردستان فالامر مختلف عنه في كندا فالتركيبة السكانية للاقليم هي في الاغلب تركيبة اصلية اي ان كوردستان اقليم متعدد الثقافات منذ القدم بوجود تعددية قومية ولغوية ودينية ودون الحاجة الى اعتماد سياسات التعددية الثقافية من اجل زيادة اعداد السكان وتشجيع الهجرة اليها من بلدان اخرى اعتمد الاقليم فلسفة الديمقراطية والحرية لمختلف المكونات.

اعترف الدستور العراقي الدائم الصادر عام 2005 بكوردستان اقليما فيدراليا في المادة 117 منه التي تنص على انه يقر هذا الدستور عند نفاذه اقليم كوردستان وسلطاته القائمة اقليما اتحاديا.

وجاءت في المادة 141 من الدستور العراقي لعام 2005 على انه: يستمر العمل بالقوانين التي تم تشريعها في اقليم كوردستان منذ عام 1992 وتعد القرارات المتخذة من حكومة اقليم كوردستان بما فيها قرارات المحاكم والعقود نافذة المفعول مالم يتم تعديلها او الغاؤها حسب قوانين اقليم كوردستان من قبل الجهة المختصة فيها ومالم تكن مخالفة لهذا الدستور

الاعتراف بالفيدرالية لأقليم كوردستان في العراق بموجب الدستور يعتبر تمهيدا لبداية تطبيق التعددية الثقافية في كوردستان بشكل رسمي، حيث لدى الاقليم الصلاحية لاصدار القوانين التي تؤكد على حقوق الاقليات او المكونات الموجودة في الاقليم، بمعنى يستطيع الاقليم اعتماد التعددية الثقافية بشكل مستقل عن العراق وتطبيقها على ارض الواقع، بمعنى ان الفيدرالية مهدت الطريق امام الاقليم لاعتماد التعدد الثقافي وان كان بشكل ضمنى دون النص صراحة في القوانين على ذلك،

وهنا نرى العلاقة بين النظام الفيدرالي بشكله المطبق في العراق مع كوردستان والتعددية الثقافية، فالتعددية الثقافية كفكر و معتقد بوجوب احترام الاخرين والمساواة تحتاج الى قوانين من اجل ان تصبح سياسة يتم اعتمادها والنظام الفيدرالي يعطي للاقليم هذه الصلاحية الدستورية لاصدار القوانين المتعلقة بهذا الموضوع .

jehan.ahmed@uod.ac

وفي اعتقادنا حظي الاقليم بالفرصة لاعتماد التعددية الثقافية للاسباب التالية:

1.بسبب الفيدرالية التي تتمتع بها الاقليم التي تمنحه الفرصة لأصدار القوانين المتعلقة بالاقليات والمكونات بشكل مستقل عن العراق

2.تطبيقها من اجل زيادة التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي بين الافراد من مواطني الاقليم بمختلف انتماءاتهم .

3.من الاسباب الاخرى لاعتماد الاقليم هذه السياسات هي محاولة الاقليم التقرب من المجتمع الدولي والامم المتحدة ومحاولة تطبيق الاعلانات و الاتفاقيات الدولية بشأن منع التمييز بسبب الدين او العرق او اللغة من اجل ضمان دعم المجتمع الدولي للاقليم

4. ومن الاسباب الاخرى التاريخ المشترك لجميع الثقافات في الاقليم، حيث يعتبر التاريخ المشترك من الاسباب المهمة التي تخلق نوعا من التقارب بين الثقافات في المجتمع الواحد وبالتالي يؤثر في السياسات والقوانين وتطبيقها لان الجميع يعتبرون مواطنين اصليين مما يسهل عملية المطالبة بالحقوق وحتى منحها دون المطالبة بها باعتبارها عملية بديهية وطبيعية لحقوق الانسان لجميع الثقافات الموجودة.

5. بسبب القمع والمآسي الذي شهده شعب كوردستان في زمن نظام الحكم البعثي والامل بالتغيير وتحقيق الحرية والديموقراطية والامن والسلام

ويمكن القول بأن اقليم كوردستان الفيدرالي يعتمد الفيدرالية الشخصية في التعامل مع الاقليات والمكونات الموجودة في الاقليم.

الفيدرالية الشخصية تعني بان الجماعات المتميزة او المكونات والاثنيات داخل البلاد ليست مركزة في مناطق جغرافية معينة بل هي منتشرة في المناطق المختلفة بصورة مختلطة ويتعارض وجودها المختلط جغرافيا مع الفيدرالية الاقليمية الامر الذي دفع الدول الى ان تلجأ الى شكل اخر من الفيدرالية وهو الفيدرالية الشخصية او فيدرالية الطوائف لحل مشكلة التعددية والتنوع والاختلاف الديني مثلا وتحقيق طموحات تلك الجماعات ذات الاصول والانتماءات و الثقافات المختلفة فالفيدرالية الشخصية ترتكز على فلسفة ان المجتمعات السياسية لا تتكون فقط من افراد عاديين او مواطنين وانما ايضا من جماعات لها خصوصياتها وهذه النظرة تؤدي الى اعطاء هذه الجماعات بعض الحقوق وتوفير بعض الضمانات لها ، وبالتالي تتحول الى كيانات وسيطة بين السلطة السياسية العليا في الدولة الموحدة والمواطن دعما للتنوع والاختلاف الاثني والثقافي [34].

المطلب الثاني

تطبيقات التعددية الثقافية في كوردستان طبقا لمبادئ ويل كمليكا

يعرف كمليكا [35] التعددية الثقافية بأنها (وجهة النظر التي تذهب الى ان الدول لا ينبغي عليها ان تساند فقط المجموعة المألوفة من الحقوق الاجتماعية والسياسية والمدنية للمواطنة التي تحميها كل الديموقراطيات الليبرالية الدستورية ولكن ينبغي عليها كذلك تبني حقوق الجماعات الخاصة المختلفة او السياسات التي تهدف الى الاعتراف والتكيف مع الهويات والتطلعات المتميزة للجماعات العرقية الثقافية .) [36]

ان التعددية الثقافية تعبر عن الكيفية التي ينبغي بموجبها بناء التضامن السياسي والاجتماعي في مجتمع متنوع ثقافيا ، بحيث يتم فيه احترام مكونات هذا التنوع والتكيف معها ومن ثم فإن واجب الحكومات هنا يتجسد في الاعتراف بالتنوع الاثني الثقافي المتزايد والتكيف معه من خلال العمل بقيم الديمقراطية الليبرالية والاندماج المؤسساتي واللغوي وليس عن طريق ممارسة الاكراه والقسر تجاه الاقليات ومن اجل تبيان ماهية هذه الكيفية يعمد كمليكا الى معالجة التساؤل التالي:

اذا ما كنا جميعا نتقاسم المبادئ والقيم الديمقراطية الليبرالية نفسها فلماذا اذا تواجه دولنا خطر التشظي والانهيار بصورة مستمرة:

في سياق الاجابة عن هذا التساؤل يعتقد كمليكا ان اقتسام المبادئ السياسية نفسها لا يعد امرا كافيا لاستمرارية الوحدة السياسية فإذا ما ارادت جماعتان قوميتان العيش سوية في دولة واحدة فإن اقتسام المبادئ السياسية نفسها سوف يجعل من تعايشهما معا امرا اكثر يسرا الا ان اقتسام تلك

jehan.ahmed@uod.ac

المبادئ لا يعد بحد ذاته سببا لتفسير لماذا تريد هاتان الجماعتان القوميتان العيش معا [37].

ويحدد ويل كيملكا ثماني سياسات ومبادئ للتعددية الثقافية التي تشير الى تطبيق الدول للتعددية الثقافية

1. ان يتم في الدستور والبرلمان او القوانين في الدولة او الاقليم التركيز والتأكيد على التعددية الثقافية[38]

2. ان يتم تبني التعددية الثقافية والتأكيد عليها في المناهج الدراسية

3. على مستوى الاعلام ان يتم تمثيل الجماعات والاهتمام بها او يتم الترخيص لها بتأسيس وسائل اعلامية خاصة بها

4. فيما يتعلق بالملبس ان يتم السماح لمختلف الثقافات الموجودة في البلد بحرية الملبس او اعفائهم من قواعد اللبس وايضا اعفائهم من ضرورة غلق المحلات التجارية مثلا في ايام الاحاد في الدول الغربية التي تكون الاغلبية فيها مسيحية

5. السماح بازدواجية الجنسية

6. ان يتم تمويل مختلف الاثنيات والجماعات من خلال تنظيماتهم ومراكزهم الخاصة من اجل القيام بانشطة تتعلق بثقافتهم

7. تمويل الاهتمام بتعليم الجماعات باللغة الام

8. السلوك الايجابي تجاه المجموعات المهاجرة المتضررة

ويصنف كمليكا الدول الى ثلاث مستويات طبقا لالتزامها بهذه السياسات فالدول التي تطبق على الاقل 6 من هذه السياسات تكون درجة التعددية الثقافية فيها قوية اما الدول التي تبنى 3الى 5,5 فإن الدرجة فيها متوسطة والتي تقل عن 3 سياسات درجة التعددية الثقافية فيها ضعيفة كما في الترتيب التالي:

الدرجة القوية: كندا واستراليا.

الدرجة المتوسطة : نيوزيلندة، بلجيكا، السويد، هولندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

الدرجة الضعيفة: المانيا، النرويج، سويسرا، النمسا، يونان، البرتغال ، اسبانيا، ايرلندا، ايطاليا، الدنمارك[39].

وفيما يلي نشير الى تطبيق سياسات التعددية الثقافية الثماني التي اكد عليها كيملكا في كوردستان

اولا: التأكيد في القوانين على التعددية الثقافية

تبرز اهمية الدساتير في الدول المتعددة الاثنيات واهمية النص في الدستور والقوانين على مبادئ التعددية الثقافية من خلال معرفة ان الدستور يوفر ضمانات لحقوق الجماعات الاثنية او المكونات في الدولة او الاقليم المطبق فيه الدستور، لكون الدساتير تتمتع بالسمو على كافة القوانين والتنظيمات الاخرى، ولكون الحقوق والحريات المعترف بها في الدستور تتمتع بالشرعية في مواجهة انتهاكاتها والاعتداء عليها، ويوفر الدساتير ضمانات للرقابة على اعمال السلطتين التشريعية والتنفيذية، فتتقيد السلطتان التشريعية والتنفيذية بالنصوص الدستورية في اعمالها.

ربما لاتوجد احصاءات دقيقة تبين نسبة التنوع في المجتمع العراقي ومن ضمنه كوردستان لكن التنوع القومي والديني والطائفي هي ابرز سمة في المجتمع كله وهذا ما اكد عليه الدستور العراقي الدائم لسنة 2005 ففي المادة الثانية يعترف الدستور بالاسلام دينا رسميا لغالبية السكان ويعترف بحرية ممارسة الناس لطقوسهم الدينية كما يعترف بديانات اخرى كالمسيحية والايزدية والصابئة المندائيين

وفي المادة الثالثة يشير الدستور الى ان العراق بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب ، اما المادة الرابعة من الدستور فتؤكد على التعددية اللغوية في العراق فتعترف باللغة العربية والكوردية لغتين رسميتين للعراق اضافة الى اللغة التركمانية والسريانية في المناطق التي يشكلون فيها غالبية سكانية.

وفيما يتعلق بموضوعنا فإن هذا الدستور يطبق في كوردستان باعتبار ان كوردستان اقليم فيدرالي في العراق يتشارك السلطة مع الحكومة المركزية فالتأكيد على حقوق مختلف الاثنيات في الدستور يشمل كوردستان ايضا.

اما فيما يتعلق بمشروع دستور اقليم كوردستان العراق لعام 2009 نرى اعترافا بالقوميات التي تتشكل جزءا من الاقليم وباعتبارهم من مواطني الاقليم واعترافا بالحقوق الدينية لكافة الاديان الموجودة في الاقليم ويحرم المشروع الدستور سن أي قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الاساسية الواردة في هذا الدستور، كما وقد خصص الفصل الثالث من المشروع

jehan.ahmed@uod.ac

للحقوق القومية والدينية للمكونات المختلفة في الاقليم من خلال المادة 29-36 من المشروع.

كما وقد صدر في اقليم كوردستان قانون حماية حقوق المكونات في كوردستان –العراق المرقم 5 سنة 2015 وتم في الفقرة الثانية من المادة الاولى ذكر المكونات التي يشملها ويحميها هذا القانون من خلال تصنيفهم الى مجموعات قومية و مجموعات دينية وطائفية و تشمل حسب المجموعة الاولى (التركمان و الكلدان والسريان والاشور و الارمن) و المجموعة الثانية تشمل المسيحيين و الايزديين والصابئة المندائيين والكاكائيين والشبك والفيليين و الزرادشتيين) ويحصر القانون الاقليات او كما يسميها بالمكونات بهذه المجموعات فقط في كوردستان .

من جانب اخر فيما يتعلق بالحقوق والحريات الواردة في هذا القانون و المتعلقة بالتعددية الثقافية نرى اهتماما متزايدا وحساسا بحقوق هذه المكونات وهو ما سنتناوله اكثر من خلال الاشارة الى المبادئ الاخرى ل التعددية الثقافية

من جانب اخر نرى تطبيق التعددية الثقافية على ارض الواقع من خلال قوانين الاحوال الشخصية فيما يتعلق بالمسلمين والمواد الشخصية فيما يتعلق بالديانات الاخرى في العراق وكوردستان ففي هذه القوانين يراعى اختلاف الثقافات والاديان فيما يتعلق بالشؤن الشخصية للمواطنين طبقا لدينهم وطائفتهم.

ثانيا: التأكيد على التعددية الثقافية في المناهج الدراسية

بمعنى ان تتضمن المناهج المدرسية التأكيد والتشجيع على التعددية الثقافية في المجتمع وان تدعم مبادئ حقوق الانسان من المساواة والعدالة والحرية اكل الجماعات الاثنية في المجتمع ونبذ العنصرية والتأكيد على اهمية التماسك الاجتماعي بينهم وعلى الفوائد الثقافية والمنافع التي سيحصل عليها الدولة او الاقليم في حالة ما اذا حصل الجميع على حقوقهم

يؤكد كمليكا على الاندماج المؤسساتي في الدولة دون الخوض في الدين وغيره اما سياسة كوردستان فهناك محاولات لجعل مادة التربية الدينية مشتركة بين جميع الديانات، وهو امر لايمكن من الناحية الثقافية تحقيقه فبالرغم من الكثير من الاشياء المشتركة بين الديانات فإن عدم تملك الخبرة والمهارة في هذا الموضوع لاتحقق الهدف منه .

وفي تحليلنا لبعض الكتب والمناهج الدراسية في كوردستان والعراق سنة 2012 وجدنا انه تم الاهتمام بناحية التعددية والارث الثقافي لكل مكونات المجتمع العراقي والكوردستاني ولكن تم ذلك بشكل سطحي او بشكل غير مدروس بدقة فهو عبارة عن مجرد تعرض سطحي لأعياد والمناسبات الثقافية للجماعات دون الغوص في عمق المشاكل التي تهدد التماسك الاجتماعي أو تجعله ضعيفا بين ابناء الجماعات[40] ، وهذا يعني بأن تطبيق هذا المبدأ على ارض الواقع لم يشهد المستوى المطلوب من اجل تحقيق التماسك الاجتماعي.

ثالثا: على مستوى الاعلام ان يتم تمثيل الجماعات والاهتمام بها والترخيص لها بتأسيس وسائل اعلامية خاصة بها

تبرز اهمية هذا الجانب من خلال اهمية الاعلام في العصر الحالي الذي يشكل آلية فعالة وقوية جدا لتحقيق كل الغايات السياسية والاقتصادية والثقافية والذي يُشعر الجماعة بأهميتهم في المجتمع ، ومن جانب اخر يصبح آلية رقابة على اعمال الحكومة وكل الجهات الاخرى فيما يتعلق بهذه المجموعة ويوصل صوتهم ورأيهم الى الحكومة المحلية والمركزية والمحافل الدولية.

في قانون حماية حقوق المكونات الصادر في اقليم كوردستان نرى بالنص الصريح في المادة الثالثة الفقرة الثامنة النص على السماح للجماعات الثقافية بفتح قنوات اعلامية خاصة بكل جماعة، اضافة الى الفقرة الاولى من هذه المادة التي تشير الى هذا الحق بشكل غير مباشر من خلال التأكيد على حق المواة في الفرص السياسية والثقافية والاجتماعية،

ولكن لم يتأخر اقليم كوردستان الى هذا التاريخ اي تاريخ اصدار قانون حماية حقوق المكونات 2015 حتى يؤكد على هذا الحق للاقليات فقد صدر ومنذ 2007 قانون العمل الصحفي في كوردستان المرقم 35، فالمادة الثانية الفقرة الاولى من هذا القانون تعطي للصحافة الحرية في التعبير في اطار الاحترام ، والفقرة الرابعة تعطي الحرية لكل شخص طبيعي او

jehan.ahmed@uod.ac

معنوي ودون تمييز اصدار الصحف وتملكها وفقا لاحكام القانون، ويوجد في الاقليم وسائل اعلامية مختلفة للاقليات المعترف بها في الدستور فمثلا يوجد القنوات التلفزيونية جرا وسما للطائفة الايزدية وقناة عشتار للمسيحيين، و تصدر في دهوك مجلة لالش للايزديين.

في المادة التاسعة من هذا القانون السابق ذكره نرى وبضوح كيف ان القانون يعاقب بالغرامة كل صحفي او صحيفة تنشر وتزرع الحقد و الكراهية بين مكونات اقليم كوردستان او تهين المتعقدات الدينية وشعائرها والرموز لاي دين او طائفة

في التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في العراق الصادر عام2017 [41]، نرى اعترافا بجهود والقوانين في اقليم كوردستان بحظر الخطاب الديني او السياسي في الاعلام بكافة اشكاله عندما يحض على الكراهية والارهاب والعنف والتهميش والاقصاء بناء على ادعاءات قومية او دينية اوحتى لغوية.

رابعا: السماح لمختلف الثقافات الموجودة في البلد بحرية الملبس اي الحرية بارتداء الزي التراثي

باعتقادنا ان سبب ادراج هذا الحق في مبادئ التعددية الثقافية الذي اورده كيملكا يعود الى النقاشات الحادة في الدول الغربية على هذا الحق بسبب معارضة اليمين المتطرف ورفضه هذا الحق للجماعات الاثنية الذين لايعتبرونهم من السكان الاصليين لبلدانهم وبسبب نظرتهم الدونية الى الدول والشعوب الاخرى فمثلا يرفضون ارتداء العمامات بالنسبة للرجال السيخ وارتداء النقاب او الحجاب بالنسبة للمراة المسلمة، فقيام مناصري الحرية والتعددية الثقافية بالتأكيد على حرية الملبس وادراجه في القوانين في تلك الدول ادى الى هذا السبب.

اما بالنسبة الى اقليم كوردستان فلا يوجد نص صريح في مشروع دستور اقليم كوردستان لسنة 2009 على حرية الملبس او الحرية بارتداء الزي التراثي ولكن يمكن استنتاج ذلك بشكل ضمني عند الوقوف على هذه النصوص التي تنص وبشكل عام على الحق في الحياة والحرية والحق في احترام الحياة الخاصة (المادة 19 الفقرة الثانية والسابعة)

اما قانون حماية حقوق المكونات فأشارت حق التعبير عن الثقافة وعن التقاليد ، والى التزام الحكومة بحماية التراث الثقافي والديني للمكونات ، وهذا التراث بالتأكيد يتضمن في ثناياه ومعانيه الملبس ايضا ،(المادة 4 الفقرة الثالثة).

خامسا: السماح بازدواجية الجنسية

بما اننا نقوم في هذا المطلب ب مقارنة الشروط او المبادئ التي اوردها كمليكا من اجل وصف الدولة بالتعددية الثقافية في اقليم كوردستان فلابد ان نقوم هنا ببحث هذا الشرط ايضا اللذي يعتبر جوهريا في الغرب من وجهة نظر كمليكا،واذا كانت ايراد هذا المبدأ وكما يشير اليع كمليكا بالنسبة للاقليات الاصلية او السكان الاصليين في الدول الغربية لا يثير مشاكل فإنه موضع نزاع في كثير من تلك الدول بالنسبة للقادمين عن طريق الهجرة ، فالمهاجرون الى الدول الاوربية بعد الحرب العالمية الثانية لم يكن ينظر اليهم على انهم قدموا للاقامة الدائمة او انهم سيصبحوا مواطنين في المستقبل والا ماكان سيسمح لهم بالدخول مقدما، ومع ذلك فقد استقرو بشكل شبه دائمي ويشكلون جماعات كبيرة نسبيا وتزوجوا وشكلوا اسرا وانجبوا في البلد الذي اختاروه، وهكذا فإن السياسة التي تقضي بأن يعود هؤلاء الى بلدانهم الاصلية تبدوا محفوفة بالمخاطر لأن النتيجة المحتملة لهذه السياسة هي خلق طبقة محرومة من الحقوق السياسية فيؤدي الامر الى العنصرية وحتى الى العنف في المجتمع.ولتجنب هذا المخاطر فقد ظهر اتجاه متزايد في تلك الدول وحتى يتمكن المهاجرون من تنظيم وضعهم فقد منحوا الاقامة الدائمة وحتى الجنسية وليس مطلوبا منهم العودة الى بلادهم الاصلية ويعامل هؤلاء كما لو انهم مواطنون اصليون ويسمح لهم بالتكامل والاندماج [42].

فبالنسبة للاقليم وكما اشرنا سابقا بأنه يطبق في كوردستان كأقليم فيدرالي في العراق القوانين العراقية المطبقة في المركز منها الامور المتعلقة بالجنسية والحصول عليها، ويطبق في العراق في الوقت الحالي قانون الجنسية المرقم 26 لسنة2006 [43]، وقانون التعديل الاول لقانون الجنسية العراقي 2017 ودون

jehan.ahmed@uod.ac

الخوض في تفاصيل القانون فيما يتعلق بموضوع الازدواجية لايوجد نص في القانون يمنع من يكتسب الجنسية العراقية بالحصول على جنسية دولة اخرى، وبالنسبة لغير العراقيين المقيمين في العراق او المتزوجات من عراقيين او المتزوجين من عراقيات يمكنهم وحسب توافر شروط معينة الحصول على الجنسية العراقية دون شرط التخلي عن جنسية بلدهم الاصل ماعدا الفلسطينيين ضمانا لحق عودتهم الى وطنهم (المادة 6 من القانون).

وبالنسبة لمشروع دستور اقليم كوردستان 2009 في ما يتعلق بالاقليات الاصلية الموجودة في كوردستان تكفلت المادة 32 من الفصل الثالث من المشروع بحقوقهم المتعلقة بكونهم مواطنين اصليين : بالتزام السلطات بتجنب الاستبعاد القسري وذلك من خلال فقرتين من خلال حماية هؤلاء الاشخاص من الاستبعاد القسري ، والتزام الحكومة بمنع التغيير عمدا في نسبة السكان في تلك المناطق التي يسكنون بها.

كما واشارت من المادة الثالثة من قانون حماية حقوق المكونات في كوردستان –العراق 2015 الى الاعتراف بكون هؤلاء الاقليات من السكان الاصليين في الاقليم من خلال الفقرات الرابعة والى السابعة من اجل حمايتهم ، ومنع كل مامن شأنه تغيير اوضاعهم في تلك المناطق ومنع كل كايؤدي الى التغيير الديموغرافي لتلك المناطق، ومنع التجاوزات الحاصلة واعادة الحال الى ماكانت عليه قبل حصول التجاوز، وتشجيع عودتهم الى مناطقهم ممن اضطروا الى الهجرة سابقا.

سادسا: تمويل منظمات المكونات من اجل القيام بانشطة تتعلق بثقافتهم

لا تتعلق هذا الفقرة بالسماح بتأسيس مراكز ومنظمات للجماعات او المكونات في الدولة او في الاقليم بل تفترض مسبقا وجود هكذا منظمات وثم تتعلق هذه الفقرة او هذا الشرط الذي يورده كمليكا بتمويلهم وتشجيعهم من اجل قيامهم بمهمتهم المتعلقة بانشطة ثقافية.

فيما يتعلق بالاقليم نرى انه وفقا لتقرير الحرية الدينية في العراق لسنة 2017 الذي اشرنا اليه مسبقا ، استخدمت حكومة اقليم كوردستان اموالا حكومية لفتح كنيسة جديدة للنازحين المسيحيين في حي عنكاوة باربيل على قطعة من الارض مساحتها 1000 متر مربع تبرعت بها الحكومة وبتكلفة بلغت 3.9 مليون دولار[44]. غير ذلك لم نجد في نصوص مشروع دستور اقليم كوردستان لسنة 2009 او في نصوص قانون حماية حقوق المكونات 2015 اية مادة تلزم الحكومة بتمويل هذه المكونات المعترف بها في الدستور او القانون.

سابعا: تمويل الاهتمام بتعليم الجماعات باللغة الام

تأتي اهمية هذا الشرط او هذا المبدأ من اهمية اللغة في الثقافة، فالاعتراف بثقافة ما او جماعة ما تلزم الاعتراف ب لغتها، وقد خصصت المادة 14 من مشروع دستور اقليم كوردستان للغة باعتبار اللغة الكوردية والعربية لغتان رسميتان في الاقليم، وضمان حق التعليم باللغة الام لجميع مواطني الاقليم ويشمل ذلك اللغة التركمانية والسريانية والارمنية. اما الدستور العراقي الدائم لسنة 2005 فقد خصص المادة 4 منه للغة الام وبالاعتراف اولا باللغة العربية والكوردية لغتان رسميتان وثم حق تعليم باللغة الام بهذه اللغتين

تنص الفقرة الاولى من المادة الثامنة من قانون حماية حقوق المكونات في كوردستان العراق على ان: (تلتزم الحكومة بالمحافظة على لغة الام من خلال سبل ضمان التعليم والتثقيف بها...)

ولأن اللغة اهم عناصر الثقافة نرى في كوردستان اهتماما متزايدا بلغات الاقليات الموجودة وتمويلا لها فمثلا توجد مدارس باللغة السريانية في المناطق التي يشكلون فيها اغلبية ويبلغ عدد المدارس السريانية في الاقليم حوالي 56 مدرسة ،وايضاتوجد حوالي 21 مدرسة باللغة التركمانية[45]، اضافة الى عدد من المدارس باللغة العربية في بعض المناطق وكلها تابعة لوزارة التربية في الاقليم اضافة الى وجود بعض المدارس باللغة العربية موجودة في كوردستان ولكن تابعة لحكومة المركز وهي التي افتتحت بعد هجمات داعش على العراق عام2014.

ثامنا: السلوك الايجابي تجاه المجموعات المهاجرة المتضررة

jehan.ahmed@uod.ac

يقصد كمليكا بهذا المجموعات تلك التي هاجرت الى الغرب من بلدانها الاصلية هربا من الحرب وتنوي الاستقرار فيها، وكما اشرنا سابقا في فقرة السماح بالجنسية المزدوجة. اما بالنسبة للاقليم فالمجموعات المهاجرة الى الاقليم نوعين النوع الاول: مجموعات اللاجئين من دول الجوار وثانيا: مجموعات النازحين من مناطق اخرى من العراق الى الاقليم.

المجموعة الاولي وهم لايعتبرون مواطنين ويشكل السوريون غالبيتهم، وطبقا لتقرير حقوق الانسان في العراق سنة 2018 تعاونت حكومة اقليم كوردستان بشكل عام مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الانسانية الاخرى لتوفير الحماية والمساعدة للاجئين في البلاد [46].

اما المجموعة الثانية فهم مواطنون يحملون الجنسية العراقية.

تستمر حكومة الاقليم بتوفير الحماية الى تمويل عمليات الانقاذ للايزديين الاسرى عند تنظيم داعش اضافة الى الدعم النفسي الاجتماعي في دهوك وفقا للتقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في العراق لعام 2017 ظلت حكومة الاقليم ومنذ 2014 تمول عمليات انقاذ المختطفين، ووفقا للتقرير فان حكمومة الاقليم دفعت اكثر من 5,8 مليار دينار عراقي(5ملايين دولار) كفدية لتأمين الافراج عن 3004 من الايزديين من قبضة داعش ودفعت اكثر من 69,9 مليون دينار عراقي (59000دولار) لوسطاء لترتيب امن مناطق امنة خاضعة لاقليم كوردستان ، ووفقا للتقرير تستمر الاقليم بتوفير الحماية المتزايدة للكنائس المسيحية خلال احتفالات عيد الفصح وعيد الميلاد[47].

الخاتمة

في نهاية هذا البحث توصلنا الى الاستنتاجات التالية:

1. للتعددية الثقافية العديد من المعاني والمفاهيم وتتنوع النظريات حول مفهومها ولكنها كلها تتجمع في التأكيد على الحقوق والحرايات للجماعات الثقافية او الاقليات والمكونات الموجودة في الدولة بغض النظر عن عددها وتأريخها ولونها ودينها اي انها فلسفة وسياسة تعتمد المساواة بين الجماعات في مجتمع واحد

2. لم تسلم التعددية الثقافية من الانتقادات كونها تصور المجتمع بكونه تجمع لجماعات مختلفة، او انها يمكن ان تجعل الجماعات تطالب بالانفصال عن الدولة بسبب كثرة الحقوق والحريات التي تتمتع بها، كما ناها توؤدي الى الاضرار بالدولة من الناحية الاقتصادية كونها تكلف الدولة مبالغ ضخمة بسبب تعدد مستلزماتها.

3. يعتقد كيملكا بوجود ثمان مبادئ وسياسات ينبغي ان تتبعها الدولة ومن ثم يمكن قياس درجة قوة التعددية الثقافية في الدولة طبقا لاتباع هذه السياسات من عدمها.

4.-النظام الفيدرالي اعطي لاقليم كوردستان الفرصة لاعتماد التعددية الثقافية من خلال صلاحية الاقليم لاصدار القوانين والقرارات المتعلقة بادارة المكونات المختلفة في الاقليم.

5. يوجد ففي اقليم كوردستان اهتمام متزايد بالتعددية الثقافية وذلك للنص الصريح في مشروع دستور اقليم كوردستان على الاعتراف بالاقليات او المكونات الموجودة في الاقليم وبحقوقها الثقافية كما ويوجد الى جانب مشروع الدستور قانون حماية حقوق المكونات في الاقليم رقم 5 لسنة 2015، ومنذ 2007 قانون العمل الصحفي في كوردستان المرقم 35 وتعزز هذه القواني من التعددية الثقافية في الاقليم.

6. يعتقد كيملكا بوجود ثمان مبادئ وسياسات ينبغي ان تتبعها الدولة ومن ثم يمكن قياس درجة قوة التعددية الثقافية في الدولة طبقا لاتباع هذه السياسات من عدمها. ومن جهة اقليم كوردستان نرى ان درجة تطبيق سياسات التعددية الثقافية كبيرة جدا في الجوانب الثماني التي اوردها كمليكا منها ما يوجد نص صريح عيها في الدساتير ومنها مايوجد تطبيق لها بدون النص عليها صراحة ، من حيث التأكيد على مبادئ التعددية الثقافية في القوانين وحرية الاعلام والتاكيد على التعليم بلغة والاعتراف في المناهج الدراسية والاشارة الى المكونات المختلفة والسماح بارتداء الزي الثقافي او التراثي بدون وجود نصوص صريح عليها في القوانين والسماح بازدواجية الجنسية وحماية تلك المكونات وتمويلها للقيام بانشطتها الثقافية لدرجة ان الحكومة تهتم بها احيانا من هذه الناحية الاخيرة اكثر من الثقافة الاغلبية.

jehan.ahmed@uod.ac

وفي النهاية نوصي بما يلي:

1. تأسيس وسائل اعلامية تكون مهتمة بمسالة التعددية الثقافية والحرص على تطبيقها في كوردستان وتركز على كراهية العنف والعنصرية تجاه المكونات .

2. استشارة ذوي الخبرة في سياسات التعددية الثقافية ومن الدول المتقدمة التي تحتل مكان الصدارة في التعامل مع الاقليات والمهاجرين مثل كندا واستراليا قبل محاولة تطبيقها بمجرد اخذ اراء البعض ممن لايملكون المهارة والخبرة.

3.ان تقديم التعددية الثقافية بطريقة ضعيفة تؤدي الى مجرد تعرض سطحي للاعياد والاخلاقيات دون الخوض في تفاصيل النزاعات وعدم التسامح والشاكل التي تؤدي الى النزاع في المجتمع لذا يجب تقديمها بشكل فعلي في المناهج الدراسية

4. يجب البحث في اسباب عدم التماسك الاجتماعي وضعفه أي بان تقوم الحكومة بالمبادرات والمهرجانات بشكل دوري في المناطق الذين يتجاور فيها مكونات مختلفة من اجل زيادة التواصل والتماسك الاجتماعي.

الهوامش

(1) د. مُحَمَّد الذوادي، الثقافة بين تأصيل الرؤية الاسلامية واغتراب منظور العلوم الاجتماعية، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت ،لبنان، 2006، ص7-8.

(2)د. عبدالغني عماد: سوسيولوجيا الثقافة : المفاهيم والاشكاليات من الحداثة الى العولمة،ط3، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 2016، ص121.

(3): Edward Burnett Tylor; primitive culture; Researches in to the development of mythology, Religion,Art, and custom, 2vols. (London; J. Murray,

نقلا عن دنيس كوش ، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة منير السعيداني،ط1، المنظمة العربية للترجمة ، 2007

(4)سليمة فيلالي، بنية الهوية الجزائرية في ظل العولمة، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة مُحَمَّد خيضر ، الجزائر ، 2013-2014، ص 111

(5)ليزا شيرك، استراتيجيات بناء السلام، ترجمة: هايدي جمال واخرون، دار الثقافة ، مصر ، 2011، ص 25

(6)علي عبدالواحد عبدالحميد، الثقافة: المفهوم، الخصائص، العلاقات، بحث مقدم الى قسم المناهج وطرق التدريس ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، 2011-2012، ص6.

(7)د. عبدالغني عماد، المرجع السابق، ص 98-99.

(8)سليمة فيلالي، المرجع السابق، ص 114

(9)د. طارق عبدالرؤف عامر، الثقافة ..مفهومها وخصائصها وعناصرها، مجلة افاق علمية وتربوية، 2011،

WWW.AL3LOOM.COM

(10)سمية بالعيد، النزاعات الاثنية في افريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية كونغو الديمقراطية نموذجا، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري –قسنطينة- 2009-2010 ص19

(11)www.harmony.gov.au Australian government, department of home affairs

(12)هارالد موللر ، تعايش الثقافات مشروع مضاد لهنتنغتون، ترجمة د.ابراهيم ابو هشهش، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت، 2005، ص 53-54

(13)دنيس كوش، المرجع السابق، ص 20-21

(14)هارالد موللر، المرجع السابق، ص54.

(15)علي راتانسي، التعددية الثقافية:مقدمة قصيرة جدا، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ،مصر، 2013، ص17

(16)Sreeleka Mishra&others, Understanding Diversity; A Multicultural Perspective, IOSR Journal of Humanities And Social Science (IOSR-jHSS) Volume 19 , Issue 9, Ver. iV (Sep.2014) , p62-66 ,

(17) Ibid, p64

(18) Elena B. Grishaeva, Multiculturalism as central concept of Multiethnic and Polycultural Society Studies, Journal of Siberian Federal University. Humanities & social Science 7(2012 5) 916-922 , p 916

(19)Ibid,p920

(20)Paul Gingrich,Meaning of Multiculturalism, paper presented at the Canadian Ethnic studies Association , 17th Biennal conference, October 2-5, 2003, Banff, Alberta,p2.

(21)مركز هردو لدهم التعبير الرقمي، الحقوق الثقافية، القاهرة، 2015، ص10،

(22)صوفي كهينة واخرين، حقوق الانسان بين العالمية والخصوصية الثقافية، رسالة ماجستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبدالرحمان ميرة، بجاية ، السنة 2013-2014، ص 15

(23)المصدر نفسه، ص 34.

(24)مركز هردو لدهم التعبير الرقمي ، المصدر السابق، ص 13

jehan.ahmed@uod.ac

(25)ليزا شيرك، المصدر السابق، ص 25

(26)د.عبدالحسين صالح الطائي ، التعددية في المجتمع البريطاني مع دراسة ميدانية خاصة بالجالية العراقية في لندن، ط1، دار الحكمة، 2013، ص130

(27)عبدالله عايض دريميح العتيبي، التعددية الثقافية من منظور التربية الاسلامية دراسة تحليلية ، بحث مكمل لنيل درجة الماجستير في التربية ، كلية التربية بمكة المكرمة ، جامعة ام القرى، ص31 الرابط؟؟؟؟

(28)د. حسام الدين علي مجيد، اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصركجدلية الاندماج والتنوع، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2010، ص258-259

(29)دنيس كوش ، المصدر السابق، ص 185-186

(30)عبدالله بوصوف، التعدد الثقافي للهجرة بين رهان الاندماج وخطر الانصهار،16 فبراير 2019 متوفر على www.hespress.com

(31)د.عبدالحسين صالح الطائي، المصدر السابق، ص162-163

(32)Janos Kenyers, Aspects of Canadian Multiculturalism:History,Policy,Thiory and Impact, Central Eropean Juornalof Canadian Studies, Vol. 09 ,2014,P34

(33)د. عبدالكريم عثمان علي، معالم الرحمة بين الاسلام والتعددية الثقافية، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي عن الرحمة في الاسلام ، جاعة وادي النيل، السودان، ص160

(34)محسن سعدون الكركري، الفيرالية في المجتمعات التعددية، ط1، مطبعة ئازادي، دهوك ،2008، ص60-61.

(35)ويل كمليكا: فيلسوف كندي ولد في عام 1962 في كندا لديه العديد من الكتب المتعلقة بالمواطنة والتعددية الثقافية . المصدر : ويكيبيديا

(36)ويل كمليكا، اوديسا التعددية الثقافية : سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع ، ج1،ترجمة: د.امام عبدالفتاح امام، عالم المعرفة، الكويت، 2011، ص 81-82

(37)د. حسام الدين علي مجيد، اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصركجدلية الاندماج والتنوع، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2010 ،ص 259-260

(38)ويل كمليكا، المرجع السابق، ص96

(39)علي راتانسي، المرجع السابق، ص 24-25

(40)للمزيد ينظر : جيهان احمد عبدالله، دور المناهج الدراسية في تحقيق التعايش السلمي في المجتمعات متعددة الهوية ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية القانون والسياسسة جامعة دهوك ، 2012، ص 153-157.

(41)السفارة الامريكية والقنصليات في العراق، التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في العراق النسخة العربية ، لعام 2017، ص5.

(42)ويل كمليكا، المرجع السابق، ص 97-100

(43)الوقائع العراقية رقم 4019 تاريخ 7-3-2006

(44)السفارة الامريكية والقنصليات في العراق، المرجع السابق، ص11

(45)مركز لالش الثقافي والاجتماعي في دهوك، شبكة لالش الاعلامية، قانون حقوق المكونات في حكومة اقليم كوردستان، 2019/12/10 .

(46)تقرير حول حقوق الانسا في العراق في العام 2018 متوفر على:

https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwjyvZHLjYXtAhUqmIsKHS9yAqYQFjABegQIBxAC&url=https%3A%2F%2Fiq.usembassy.gov%2Fwp-content%2Fuploads%2Fsites%2F245%2FFPR8135002-ORIGINAL-DOCUMENT-Human-Rights-Report-2Arabic.pdf&usg=AOvVaw2w3T7rDcdRpxyPmPQVLHQn32ص

(47)International religioug report for 2017 united states department of state bureauof democracy , human rights and labor, p9-11

المصادر

انطونيا تشايز ومارثا ميناو، تخيل التعايش معا: تجديد الانسانية بعد الصراع الأثني العنيف، ترجمة: فؤاد السروجي، ط1، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان–الاردن، 2006.

د.حسام الدين علي مجيد، اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصركجدلية الاندماج والتنوع، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2010

جيهان احمد عبدالله، دور المناهج الدراسية في تحقيق التعايش السلمي في المجتمعات متعددة الهوية ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية القانون والسياسسة جامعة دهوك ، 2012

سليمة فيلالي، بنية الهوية الجزائرية في ظل العولمة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، 2013-2014.

سمية بالعيد، النزاعات الاثنية في افريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية كونغو الديمقراطية نموذجا، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري –قسنطينة- 2009-2010.

دنيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة منير السعيداني،ط1، المنظمة العربية للترجمة ، 2007.

د. طارق عبدالرؤف عامر، الثقافة ..مفهومها وخصائصها وعناصرها، مجلة افاق علمية وتربوية، 2011، WWW.AL3LOOM.COM

jehan.ahmed@uod.ac

د. عبدالغني عماد: سوسيولوجيا الثقافة : المفاهيم والاشكاليات من الحداثة الى العولمة،ط3، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 2016.

صوفي كهينة واخرين، حقوق الانسان بين العالمية والخصوصية الثقافية، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في الحقوق ، فرع القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبدالرحمان ميرة، بجاية ، السنة 2013-2014

ليزا شيرك، استراتيجيات بناء السلام، ترجمة: هايدي جمالواخرون، دار الثقافة ، مصر ، 2011

علي راتانسي، التعددية الثقافية:مقدمة قصيرة جدا، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ،مصر، 2013

علي عبدالواحد عبدالحميد، الثقافة: المفهوم، الخصائص، العلاقات، بحث مقدم الى قسم المناهج وطرق التدريس ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، 2011-2012

د.عبدالحسين صالح الطائي ، التعددية في المجتمع البريطاني مع دراسة ميدانية خاصة بالجالية العراقية في لندن، ط1، دار الحكمة، 2013.

عبدالله عايض دريميح العتيبي، التعددية الثقافية من منظور التربية الاسلامية دراسة تحليلية ، بحث مكمل لنيل درجة الماجستير في التربية ، كلية التربية بمكة المكرمة ، جامعة ام القرى

عبدالله بوصوف، التعدد الثقافي للهجرة بين رهان الاندماج وخطر الانصهار،16 فبراير 2019 www.hespress.com

محسن سعدون الكركري، الفيرالية في المجتمعات التعددية، ط1، مطبعة ئازادي، دهوك ،2008.

د. محمد الذوادي، الثقافة بين تأصيل الرؤية الاسلامية واغتراب منظور العلوم الاجتماعية، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت ،لبنان، 2006.

هارالد موللر ، تعايش الثقافات مشروع مضاد لهنتنغتون، ترجمة د.ابراهيم ابو هشهش، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت، 2005

الوقائع العراقية رقم 4019 تاريخ 7-3-2006

السفارة الامريكية والقنصليات في العراق، التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في العراق النسخة العربية ، لعام 2017

مركز لالش الثقافي والاجتماعي في دهوك، شبكة لالش الاعلامية، قانون حقوق المكونات في حكومة اقليم كوردستان، 2019/12/10

تقرير حول حقوق الانسا في العراق في العام 2018 متوفر على:

https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwjyvZHLjYXtAhUqmIsKHS9yAqYQFjABegQIBxAC&url=https%3A%2F%2Fiq.usembassy.gov%2Fwp-content%2Fuploads%2Fsites%2F245%2FPR8135002-ORIGINAL-DOCUMENT-Human-Rights-Report-2Arabic.pdf&usg=AOvVaw2w3T7rDcdRpxyPmPQVLHQn

JANOS KENYERS, ASPECTS OF CANADIAN MULTICULTURALISM:HISTORY,POLICY,THIORY AND IMPACT, CENTRAL EROPEAN JUORNAL OF CANADIAN STUDIES, VOLUME 09 ,2014,

Sreeleka Mishra&others, Understanding Diversity; A Multicultural Perspective, IOSR Journal of Humanities And Social Science (IOSR-jHSS) Volume 19 , Issue 9, Ver. iV (Sep.2014)

Elena B. Grishaeva, Multiculturalism as central concept of Multiethnic and Polycultural Society Studies, Journal of Siberian Federal University. Humanities & social Science(2012),

Kymlica, Multicultural Odysseys; Navigating the New International politics of Diversity

Paul Gingrich,Meaning of Multiculturalism, paper presentedat the Canadian Ethnic studies Association , 17th Biennal conference, October 2-5, 2003, Banff, Alberta,.

nternational religioug report for 2017 united states department of state bureauof democracy , human rights and labor

www.harmony.gov.au Australian government, department of home affairs-

پوختە

فرە کەلتوری ژ وان زاراڤایە ئەڤێن گەلەگ رامانا بخوڤەدگریت بەلێ ب شێوەیەکێ گشتی دهێتە مەبەست پێَ ئەو سیاسەت و تێروانین وپێرابوونن ئەڤێن دان پێدان و پالپشتیا کومەلێن کەلتوری و کەمینەییێن نە زال بووی د دەولەتێدا و فرە کەلتوری وەکو سیاسەت و فەلسەفە گرنگی گەلەك پێ هاتە دان و هاتە بجە ئینان پشتی شەرێ جیهانی یێ دووێ و ژ ئێکەمین دەولەتێن پشت بەستن پێ کری ستڕالیا وکندا و پاشی زێدەبوو ل زوربەیا دەولەتێت دیموکراتی، وفرە کەلتوری پیتڤیەکا سەردەمانەیە بو دەولەتێ چونکە جڤاکێن نوکە بە بتنێ و نەدگرتینە بەلکو پەیوەندی و گەهاندن زوربویە دناڤبەرا کەلتورو جڤاکان ب تایبەت پشتی شورەشا ڤەگوهاستن و گەهاندن و پەیوەندی پێ کرنێ و گەشەسەندنا وێ، وفرە کەلتوری دناخێ خودا چارەسەریا ئەو ململانێ و هەڤرکییێن پەیوەندی هەی ب کەلتوری ڤە هەلدگریت دئێك جڤاك دا ولڤێرێ رولێ وێ پەیدادبیت ددوپات کرنا ئاشتیێ و هەڤگرتنا جڤاکی د ئێك وەلات دا، بەلێ سەرەرای ڤێ چەندێ رەخنە لێ هایتنە گرتن ژ ڤەلەك لایەنان ڤە ژوان رەخنەیان ئەوە ئەگەر زێدە گرنگێ ب کومەلێن کەلتوری هاتە دان ئێدی ئەو کومەلە هەست ناکەن ب خو وەکو بەشەك ژ جڤاکی بەلکو دێ پتر هەست ب ناسنامەیا خو یا کەلتوری کەن و هەتا رادەیەکی داخوازا جودابوونێ بکەن، و رەخنە ییێن دی ئەوە کو پەیداکرنا پێتڤیێن فرە کەلتوریێ دی کوژمێن مەزن ئێخیتە لسەر دەولەتێ ئانکو دێ یا زەرەر مەندبین ژ لایەنێ ئابوریڤە.

ل کوردستانێ ئەم دبینن کو سال بو سالێ پتر گرنگی ب ماف و پاراستن و دان پێدان ب کەلتورێن کەمینە د هەرێمێ دا دهێتە دان و ب تایبەت نوکە کو دەڤێن یاسایی هەنە ئەڤێن دوپاتتێ لسەر گرنگیا پاراستنا کەلتوران دکەن ئەڤێن کەمینە دهەرێمێ دا و ب تایبەت ژ لایەنێ ئایینی و زمانی ڤە، وئەڤ فرە کەلتوری یە ل هەرێمێ هەتا رادەیەکێ مەزن یا سەرکەفتی یە بەلێ لسەر هندێ را دبیتە ئەگەرێ کێمبونا هەڤگرتنا جڤاکی چونکە دابرینەکێ چێدکەت دناڤبەرا کەلتوران دا لەورا یا پێتڤیە ئەڤ چەندە بهێتە چارەسەرکرن.

jehan.ahmed@uod.ac

MULTICULTURALISM POLICY AND ITS IMPLICATIONS IN THE KURDISTAN REGION

JEHAN **A**HMED **A**BDULLAH
Dept. of Peace and Human Rights and Studies, College of Humanities, University of Duhok, Kurdistan Region-Iraq

ABSTRACT

Multiculturalism is a term that have a lot of meanings but most of the time it refers to theories, policies and practices that provide recognition and support to cultural group or minorities which haven't dominant or control in state.

Multiculturalism as policy and philosophy obtained a lot of importance after the second world war, one of the first countries that applied this system were Australia and Canada and now Multiculturalism is principle that is applied in all democratic countries.

Multiculturalism is need because now the countries are not closed to themselves but the communication between cultures and societies has increased due to the revolution of communications and transportations and their development.

Multiculturalism carries with it the conflict resolution of cultures within a single society Hence its role in emphasizing social cohesion within a single country is highlighted. However, multiculturalism has been directed against many criticisms, including that it leads to the demands of cultural groups for separation, in addition to the additional costs in terms of economics.

In the Kurdistan Region, we see that year after year the interest in this policy increases and its application on the ground, especially in the current stage, as the region enjoys the federalism that gives it the authority to issue laws pertaining to the region, As there are many texts that emphasize the importance of protecting and respecting the cultures that exist in the region, especially in the religious and linguistic aspect, this policy is largely successful and but it also leads to a lack of social cohesion and communication between the components because it leads to interruption of communication so this issue must be addressed By encouraging the components to communicate with each other in the neighboring regions through the establishment of cultural festivals in which the members of the various components participate, and to support social cohesion initiatives between cultures advocated by the youth in the region in order to reach the goal of positive peace.

KEYWORDS: Culture, Multiculturalism, Ethnicity, Culture Diversity, Culture Integration, Kurdistan Region

jehan.ahmed@uod.ac